

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه
وعضوية القضاة السادة
راكان حلوش، بسام العتوم، خليفه السليمان، ابراهيم أبو طالب

المميز ز :-

مساعد النائب العام / أمن الدولة .

المميز ز ضده :-

بتاريخ ٢٠-٤-٢٠٠٥ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر
عن محكمة أمن الدولة بتاريخ ٢١-٣-٢٠٠٥ بالقضية رقم ٢٠٠٤/١٦٤٠ المتضمن إعلان
عدم مسؤولية المميز ضده عما أسند إليه ومصادرة كمية الحبوب والسيارة ذات اللوحة
السورية رقم

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز لأسباب تتلخص بما يلي :-
١- إن البيئة التي قدمتها النيابة العامة كافية لإثبات التهمة المسندة للمميز ضده خلافاً لما
انتهت إليه محكمة أمن الدولة .

٢- أخطأت محكمة أمن الدولة في وزن بيئة النيابة ذلك أن اتفاقه مع
على العمل على السيارة العمومي مقابل راتب شهري مقداره عشرين ألف ليرة سوري يفوق
توقع المميز ضده .

٣- لم يقدم الدفاع أية بيئة دفاعية واقعية .
طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعه الخطية رقم ٤٨٥/٢٠٠٥/١/٢ تاريخ

٢٤-٤-٢٠٠٥ قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٥٢٦

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن نيابة أمن الدولة كانت وبقرارها رقم م ع/١١٦٩/٢٠٠٤/أمن دوله تاريخ ٢-١١-٢٠٠٤ قد أحالت المميز ضده ليحاكم لدى المحكمة المذكورة بتهمة استيراد مادة مخدرة حبوب الكبتاجون بقصد الاتجار خلافاً لأحكام المادة ٨/١/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته

بتاريخ ٢١-٣-٢٠٠٥ وفي القضية رقم ٢٠٠٤/١٦٤٠ توصلت محكمة أمن الدولة إلى أنه لم يتم الدليل على علم المميز ضده بوجود الحبوب المخدرة المضبوطة بالسيارة العمومي لوحه سورية رقم التي يعمل عليها سائقاً بالأجرة، وتبعاً لذلك قضت بإعلان عدم مسؤوليته عما أسند إليه .

وعن أسباب التمييز جميعها :-

فإن واقعة ضبط ٧٣٤٠٠ حبة من حبوب الكبتاجون في سقفية السيارة التي كان المميز ضده يقودها بتاريخ ٦-٨-٢٠٠٤ قادماً من سوريا باتجاه السعودية عبر الأردن واقعة ثابتة وليست محل خلاف .

إلا أن الركن المعنوي للمسؤولية الجزائية بمقتضى المادة ٨/١/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وتعديلاته رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ المتمثل بعلم المميز ضده بوجود الحبوب المخدرة في السيارة التي كان يقودها ، وباعتبارها من الجرائم القصدية لم تقدم النيابة العامة الدليل عليه .

وحيث أن الجريمة لا تتحقق إلا بتحقيق أركانها الثلاث المادي والمعنوي والقانوني فإن إعلان عدم مسؤولية المميز ضده عما أسند إليه لتخلف عنصر العلم لديه عن وجود الحبوب المخدرة في سقفية السيارة التي كان يقودها وقت الحادث يتفق وأحكام القانون خلافاً لما ورد بهذه الأسباب مما يتعين معه ردها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥/٥/٢٠٠٥م

عضو و عضو و القاضي المترشح

عضو و عضو و

رئيس الديوان

دق /